

ملخص البحث

خير اللطفي، رقم التسجيل 10220005، 2014. سلطة هيئة التحكيم الشرعي الوطني (BASYARNAS) على تحويل الزراع الإقتصادي الشرعي بعد قضية المحكمة الدستورية رقم 2012/PUU-X/93 بحث جامعي. كلية الشريعة، قسم الحكم الاقتصادي الشرعي، في الجامعة الإسلامية الحكومية مولانا مالك إبراهيم مالانج. المشرف: الدكتور محمد نور يس، الماجستير.

الكلمات الرئيسية: BASYARNAS، الترعة الإقتصادية الشرعية، قضية المحكمة الدستورية القانون رقم 3 سنة 2003 عن المحكمة الدينية بسلطة في القضاء على الزراع الاقتصادي الشرعي يخالف فصل 55 القانون رقم 21 سنة 2008 الذي يحتوي على الغموض الحكمي. لأن فصل 55 آية 1 يبين أن السلطة للمحكمة الدينية في القضاء على الزراع الاقتصادية الشرعية، ولكن فصل 55 آية 2 يبين أن لا سلطة لها فيها، بل يختران بين المحكمة الدينية و غير المحكمة الدينية. وهذا يؤدي إلى الغموض الحكمي الذي يخالف فصل 28 آية 1 القانون اساسي 1945.

هذا البحث يتركز على معرفة سلطة هيئة التحكيم الشرعي في القضاء على الزراع الاقتصادي الشرعي بعد قرار المحكمة الدستورية رقم 2012/PUU-X/93 و قبله، و معرفة مميزات هيئة التحكيم الشرعي و مآخذها في القضاء على الزراع الإقتصادي الشرعي.

هذا البحث مكتبي بالمنهج القانوني (*statute approach*). و أما البيانات المستخدمة فالرئيسية و العصر الجيولوجي الثالث. و أما تقنية جمع المدادات الحكم فمن تعين مادة الحكم، و مطالقها و إحصائاتها.

القضاء على الزراع من هيئة التحكيم الشرعي الحكومي لا بد أن يكون له العهد المتفق عليه بالكتاب و يوافق القرار الموجود في فصل 55 القانون رقم 21 سنة 2008 عن البنك الشرعي و فصل 49 حرف ز القانون رقم 3 سنة 2006 عن تغيير القانون رقم 7 سنة 1989 عن المحكمة الدينية التي تعطي وظيفة و السلطة للمحكمة في بيئة المحكمة الدينية للقضاء على الزراع الإقتصادي الشرعي. و أما القضاء على الزراع بعد قرار المحكمة الدستورية رقم 2012/PUU-X/93 فلهيئة التحكيم الإقتصادي الشرعي. إن القضاء على الزراع الإقتصادي الشرعي من طريق هيئة التحكيم الشرعي صحيح و منجز على أساس المشاورات بشرط عدم المخالف للمبادئ الشرعية. و الهيئة التحكيم الشرعي مزايا و مآخر في القضاء على الزراع الإقتصادي الشرعي.